الأمم المتحدة

A/73/766–S/2019/117*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2019
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بمخاطبة سيادتكم لإبلاغكم بما شهدته جمهورية فنزويلا البوليفارية في الآونة الأخيرة من تطوراتٍ ناجمة عن حملة العدوان التي تشنّها على بلدنا حكومتا عضوين دائمين في مجلس الأمن، هما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وما استجد تحديداً منذ أن عرَض السيد خورخي أرياسا مونتيسرات، وزير القوى الشعبية للشؤون الخارجية بجمهورية فنزويلا البوليفارية، على مجلس الأمن في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الشواغلَ الكبرى التي تساور أمتنا وشعبنا إزاء التهديدات المستمرة التي تصدر عن قوتين معتديتين تقومان، في انتهاكٍ صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وكافة قواعد القانون الدولي، باستخدام كلّ ما بإمكانهما لتقويض الأسس الدستورية لنظامنا السياسي وحياتنا الاقتصادية، فيما يشكّل بدوره انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الفنزويلي.

وفي الوقت الراهن، تعم فنزويلا حالةٌ من السلم والهدوء الكامل تكفلها الحكومةُ الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو موروس، الذي احتفظ دوماً بمقاليد السيطرة الفعلية على البلد في تطبيقٍ تام لما يتمتع به بوصفه رئيس الدولة من صلاحيات يكفل بموجبها حمايةَ الإقليم الوطني ويسهرُ على رفاه الشعب الفنزويلي بدعمٍ من مؤسسات الدولة، وفقاً لما ينص عليه دستورنا الوطني.

ويتناقض ذلك كلُّه مع السرد الوقائعي الذي يراد فرضه من الخارج، بغية تبرير تدخلٍ عسكري أجنبي في فنزويلا يتخفى وراء واجهة ”إنسانية“ زائفة ويتذرع بمبدأ خبيث هو ”المسؤولية عن الحماية“. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الرعناء التي يقوم بها هذان العضوان الدائمان في مجلس الأمن قد تؤدي إلى نشوب نزاع إقليمي ذي أبعاد لا يمكن التنبؤ بها.

وإنما الهدف من حملة العدوان الإجرامية هذه فرض حكومةٍ عميلة في بلدنا تضمن للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة السيطرةَ على الموارد الطبيعية التي تمتلكها أمتُنا. وقد تجلى ذلك

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بوضوح في التصريحات التي صدرت عن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون بولتون، في ٢١ كانون الثاني/يناير من هذا العام وفيها اعترف بأن مصالح الولايات المتحدة في فنزويلا منبعها أن البلد الأخير بلد منتِج للنفط وأنها ترتبط بمصالح الشركات الأمريكية[١].

ومن المهم، في هذا الصدد، إبراز أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دبرتا إعلانَ أحد نواب المعارضة الفنزويلية نفسَه ''رئيساً'' للجمهورية[٢]، فيما يمثل انتهاكاً سافراً لدستورنا الوطني وتجاهلاً للانتخابات الشرعية التي أجريت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٨ وأسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس نيكولاس مادورو موروس بمجموع أصوات بلغ ٦ ٢٤٨ ٨٦٤ صوتا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أكثر من ٢٠٠ مراقب دعي في تلك المناسبة للمشاركة في الانتخابات كمراقبين دوليين، وكان المجلس الانتخابي الوطني لفنزويلا – وهو الجهازُ نفسه الذي منح خوان غوايدو مقعدَه كنائب في الانتخابات البرلمانية المجراة في عام ٢٠١٥ – هو من وجّه إليهم تلك الدعوة.

لطالما كانت شؤون الفنزويليين مسائل يُترك حسمها للفنزويليين أنفسهم، ومنذ حصولنا على الاستقلال من ٢٠٠ عام أو يزيد لم يتعرض بلدُنا لأي تدخل عسكري أجنبي. وشنّ عدوان عسكري على فنزويلا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة للنسيج الاجتماعي والسياسي لأمتِنا، وسيُلحِق ذلك بالسلام والاستقرار الإقليميين أثراً يدوم لأجيال. ولذلك لا يمكننا أن نسمح لقوتين من أعضاء مجلس الأمن أن تقوِّضا السلام في منطقتنا، لا لشيء إلا لجني مكاسب اقتصادية وفرض هيمنة جيوسياسية على ما تتصوران بلا سند قانوني أنه ''باحتها الخلفية''.

إن مهمة صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن ولا يُعقل أن يكون عضوانِ دائمان في هذا الجهاز مصدرَ الخطر الرئيسي الذي يتهدد السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا.

وقد لاحظنا مع القلق كيف أن مسؤولين رفيعي المستوى من مسؤولي الولايات المتحدة يعمدون اليوم، بعد أن اقترحت أوروغواي والمكسيك وكذلك الجماعة الكاريبية مبادرةً للحوار السياسي، إلى الإدلاء بتصريحات تهدف بشكل سافر إلى الحيلولة دون قبول المجتمع الدولي هذا الحوار الوطني كوسيلةٍ لإيجاد تسوية سلمية للحالة الراهنة في فنزويلا. ومن أمثلة هذه التصريحات ما جاء على لسان نائب رئيس الولايات المتحدة، مايك بِنس، في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، حينما أكد أن ''الوقت الآن ليس وقت الحوار بل هو وقت العمل. لقد آن الأوان للإجهاز على ديكتاتورية مادورو!''[٣]، مما يوضح أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحرّض على تمزيق عنيف للنسيج السياسي في بلدنا.

وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، اعترف رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، بدوره في مقابلة تليفزيونية بأنه ينظر في استخدام جيش الولايات المتحدة في فنزويلا لإيجاد تسوية للحالة، وأكد مجدداً أن ''جميع الخيارات مطروح على الطاولة''[٤].

(١) انظر: https://actualidad.rt.com/actualidad/303698-asesor-trump-admitir-empresas-estadounidenses-petroleo-venezuela.

(٢) انظر: https://www.state.gov/secretary/remarks/2019/01/288542.htm.

(٣) انظر: https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-vice-president-pence-venezuela-solidarity-event-doral-florida/.

(٤) انظر: https://www.cbsnews.com/news/transcript-president-trump-on-face-the-nation-february-3-2019/.

ومما يبعث على الانزعاج أيضاً النداء العلني الذي وجهه مسؤولون رفيعو المستوى في حكومة الولايات المتحدة إلى مسؤولين عسكريين وموظفين في دولة فنزويلا داعين إياهم إلى التمرد على النظام الدستوري، وعدم الاعتراف بالرئيس نيكولاس مادورو موروس، وإحداث موجة من العنف في فنزويلا. ومن أمثلة ذلك ما جاء على لسان جون بولتون، مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، الذي صدرت عنه جملة تصريحات منها ما يلي:

- ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: ”نأمل أن تستجيب جميع المؤسسات الشرعية التابعة للحكومة الفنزويلية، لا سيما المؤسسة العسكرية، إلى قائدها الأعلى الجديد“[٥].
- ٢ شباط/فبراير ٢٠١٩: ”إلى القيادة العسكرية العليا في فنزويلا، أقول لقد حان الوقت لكي تكونوا في صف الشعب الفنزويلي. إنّ حقكم ومسؤوليتِكم يمليان عليكم الدفاع عن الدستور والديمقراطية لما فيه خير فنزويلا!“[٦].
- ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩: ”ستنظر الولايات المتحدة في رفع العقوبات عن أيّ مسؤول عسكري فنزويلي ذي رتبةٍ عليا يدافع عن الديمقراطية ويعترف بالحكومة الدستورية للرئيس خوان غوايدو“[٧].

وإلى جانب إيراد سياق العدوان السياسي والدبلوماسي ضد فنزويلا، من الضروري تقديم معلومات محدَّثة عن العدوان الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يتعرّض له بلدنا. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعديلاً على الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٥٠، فرضت بموجبه تدابير قسرية انفرادية جديدة على شركة النفط الحكومية الفنزويلية، بيتروليوس دي فنزويلا (Petróleos de Venezuela, S.A. (PDVSA))، تحظر على مواطني الولايات المتحدة وشركاتها تسويق النفط الفنزويلي اعتباراً من ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتلزِم في الوقت ذاته مواطني الولايات المتحدة وشركاتها بإنهاء أي التزامات لهم مع الشركة الفنزويلية قبل ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

وقد أدت هذه التدابير إلى مصادرة كلّ أصول شركة Citgo، وهي فرعٌ لشركة النفط الفنزويلية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك مصادرة أكثر من ٢٠ بليون دولار وهي أموال مملوكة للشعب الفنزويلي ولا غنى عنها لضمان استمرار الأداء الاقتصادي العادي في بلدنا. ووفقاً لتقديرات حكومة الولايات المتحدة، ستنجم عن هذا الإجراء خسارةٌ قدرها ١١ بليون دولار خلال عام ٢٠١٩، وهو مبلغ يعادل نسبة ٩٤ في المائة مما أنفقته فنزويلا في عام ٢٠١٨ لاستيراد السلع[٨]. وشرع مصرف إنكلترا بالمملكة المتحدة، من جانبه، في الاستيلاء بشكل غير قانوني ودون إخطار مسبق أو مبررات على احتياطيات الذهب المملوكة للشعب الفنزويلي التي تزيد قيمتها على بليوني دولار.

وبذلك يكون جلياً أنّ الولاياتِ المتحدة الأمريكية والمملكةَ المتحدة كلتيهما عنصر فاعل نشط في إيقاع شعبنا تحت وطأة المعاناة الاقتصادية. ومما لا يُعقل أن هذين العضوين الدائمين في مجلس الأمن يسعيان الآن إلى فرض خطاب يوهم بأنهما منزعجان ”للأزمة الإنسانية“ المفترضة في فنزويلا ويدعوان في ضوء ذلك إلى تطبيق مبدأ ”المسؤولية عن الحماية“ البغيض. إن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة

(٥) انظر: https://mundo.sputniknews.com/america-latina/201901241084984332-crisis-politica-en-venezuela-eeuu-se-pronuncia/?utm_source=short_direct&utm_medium=short_url&utm_content=k7Z9&utm_campaign=URL_shortening.

(٦) انظر: https://twitter.com/AmbJohnBolton/status/1091889004159606784.

(٧) انظر: https://twitter.com/AmbJohnBolton/status/1093239408520761345.

(٨) انظر: https://www.wsj.com/articles/aid-for-venezuela-to-test-militarys-support-for-maduro-11549232493.

المتحدة لا تريدان إنقاذ فنزويلا بل هما تنفذان سياسةً استعمارية يراد بها امتهان سيادتنا. وهي سياسة وحشية محسوبة تستهدف شعبَنا الذي يُستخدم كرهينةٍ لتقويض الاستقلال السياسي لأمتنا.

وهذه الأعمال غير القانونية يقودها على الصعيد الدولي مسؤولون رفيعو المستوى من مسؤولي الولايات المتحدة عمدوا، إضافةً إلى تصريحهم علناً بارتياحهم لما يتعرض له الشعب الفنزويلي من معاناةٍ من جراء جرائم العدوان التي يرتكبونها، إلى تهديد البلدان والشركات والمؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية صراحةً لحملها على الإحجام عن أي نوع من المعاملات المالية أو التجارية مع فنزويلا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون بولتون، قال في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ما يلي: ”نصيحتي إلى المصرفيين والسماسرة والتجار والميسّرين وغيرهم من المشتغلين بالأعمال التجارية: لا تتجروا في الذهب أو النفط أو غيرهما من المنتجات الفنزويلية التي تسرقها مافيا مادورو من الشعب الفنزويلي. إننا على استعداد للتحرك“[٩]. كما صرح في التاريخ نفسه بأن ”الولايات المتحدة تواصل العمل لكي تتأكد من أن المكاسب الاقتصادية المتأتية من موارد فنزويلا لن تتعرض للنهب من قِبل مادورو وأعوانه. اجتماعٌ مثمر للغاية ذاك الذي عُقد بعد ظهر اليوم مع فريق الإدارة التنفيذية لشركة Citgo“[١٠].

والحق أن فنزويلا لم تشهد قط مثلَ هذا الهجوم الذي لا يرحم على اقتصادها، وحقها في التنمية، وحقوق الإنسان الواجبة لشعبها. ويريد من يشنّون هذا العدوان عليها أن يشعلوا فتيلَ النزاع الداخلي لتبرير تدخلٍ استعماري.

ويُقصد كذلك بهذا النوع من التهديدات العلنية إنشاء مجلس انتقالي وطني على غرار النموذج الليبي المشهود في عام ٢٠١١، وتشكيل جيش مواز يستند إليه نفوذ ”رئيسٍ“ عميل. ومما يثير القلق في ضوء ذلك أن حكومات أخرى من أسرة المجتمع الدولي تعمد، عوضاً عن الاشتراك في محاولات التوصل إلى حلّ سلمي توافقي يقوم على الحوار، إلى الانضمام لهذه التصريحات الداعية إلى التدخل السياسي والعسكري، في خرقٍ لمبدأ تعددية الأطراف وللقواعد المكرسة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام ككل.

ومن ثم، تشدد جمهورية فنزويلا البوليفارية على أن احترام المادة ٢-٤ من ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يكون أولويةَ جميع الدول، فهو ضمانة التعايش السلمي بين الأمم وعِلّةُ وجود المنظمات التي يتشكّل منها النظام المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، نطالب بوقف جميع أعمال العدوان الإجرامية التي تشنها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على حقوق الإنسان الواجبة لشعبنا، وعلى سلامتنا الإقليمية والاقتصادية والاستقلال السياسي لبلدنا.

إضافةً إلى ذلك وفي ضوء ما تقدم، نطلب إلى مجلس الأمن باسم شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية وحكومتها الامتناعَ عن تأييد أي مبادرة تهدف إلى استغلال هذا الجهاز المهم كسلاحٍ للعدوان على دولةٍ ذات سيادة مثل فنزويلا، تتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة ولا تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

ونؤكّد مجدداً أن التوصل لحلّ للوضع الراهن الذي تمر به فنزويلا يستلزم، قبل كل شيء، احترام المبادئ الأساسية المكرّسة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة ومنها على سبيل المثال احترام سيادة الدول وحقِ الشعوب في تقرير المصير والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام المؤسسات الديمقراطية علاوة على دعم تسوية المنازعات بالسبل السلمية بما في ذلك الحوار السياسي.

(٩) انظر: https://twitter.com/AmbJohnBolton/status/1090652929508417537.

(١٠) انظر: https://twitter.com/AmbJohnBolton/status/1090748273034354693.

وختاماً، أرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ (أ) من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن لإطلاع أعضائه على ما فيها على النحو الواجب.

(توقيع) صمويل **مونكادا**
السفير والممثل الدائم
لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة